مكبّرة فانها عند التصغير تعرب بالحركات ومضافة الى غير ياء
المتكلم لا الى الياء فانها اذا لم يكن مضافة تعرب بالحركات
نحو هذا ابٌ واخٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ وحماً وهناً وفماً
ومررت بابٍ واخٍ وحمٍ وهنٍ وفمٍ وهذا القيد انما نظر الى ما
في غير ذي وامّا ذو فانها ملازمة للاضافة الى غير ياء المتكلم
ولو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكان اعرابها بالحركات تقديرا
كما في غلامي ولم يصرح المؤلف باشتراط كون هذه الاسماء
غير مثنات ولا مجموعة اكتفاءً بقوله ابوك واخواتها والقائل
لم لم يكتف بذلك عن قيد كونها مكبرة لانا نقول لفظ ابوك مثلا
قد يتوهم انه اريد من حيث كونه مفردا مضافا فلا ينافي كونه
مصغرا فذكر قيد التكبير لاخراج المصغر بخلاف كونه مثنى
او مجموعا فلا يتاتي فيه هذا الوهم فتركه وانما اعربت هذه
الستة حين تحقق القيود المذكورة فيها بالحروف وعدل
عن الحركات لانها كثيرة الاستعمال واواخرها حروف تقبل
اعرابا فقصد التخفيف بان جعلت تلك الحروف نفس الاعراب
وتركت الحركات لانها لو ادخلت مع وجود الحروف في
اللفظ فحصل الثقل والمثنى نحو الزيدين وما الحق به نحو العمرين

ورأيت اباك واخاه

في ابي بكر وعمر والقمرين في الشمس والقمر فان مثل هذا
ليس بمثنى حقيقة واثنان فانما ذكره لعدم صدق المثنى
عليه وكذا مؤنثه نحو اثنتان وثنتان وكلا مضافا
الى مضمر وكذا المؤنث نحو كلتان هما اما لو اضيفا الى الظاهر
لكان اعرابهما بالحركات المقدرة وذلك ان لهما حظا
من الافراد بحسب اللفظ وحظا من التثنية بحسب
المعنى فاجريا في اعرابهما مجرى المفردة تارة ومجرى
المثنى اخرى وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحالة
الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع من الاعراب
بالحركات والاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة
الى الظاهر لان الظاهر اصل المضمر فجعل الاصل
مع الاصل والفرع مع الفرع تحصيلا لكمال المناسبة والجمع
على حد التثنية وهو جمع المذكر السالم وانما قيل فيه
على حد التثنية لانه اعرب كالمثنى بحرفين وسلم
فيه بناء الواحد وختم بنون يحذف للاضافة واولو
وعشرون واخواتهما اي واخوات هذه الكلمة من الثلاثين
والتسعين وما بينهما في الاستعمال الاشهر وذا قيد في جميع